قضية ساخنة

المفصولون السياسيون: لا نريد امتيازاً.. اعطونا حقوقنا فقط

بغداد/عامر القيسي

المفصولون السياسيون ... عنوان قضية ساخنة ولدت . بعد مخاض عقدين أو أكثر. بعد التاسع من نيسان ٢٠٠٣ . وهي قضية شريحة واسعة من المواطنين الذين تعرضوا في زمن النظام المباد إلى اشكال متنوعة من الضغط والاضطهاد والاعتقال والفصل من الوظائف.

وبرغم توالي السلطات الثلاث (مجلس الحكم والحكومة المؤقتة، والحكومة الحالية المنتخبة) الا ان قضيتهم بقيت مشكلة معلقة في الكثير من تفاصيلها. ولم تجد طريقها إلى الحل السليم برغم قرارات الاعادة والتريث ثم الاعادة وهكذا. وحتى قرارات الاعادة إلى العمل ، تلاعبت بها اجهزة ادارية تنظر إلى هذا الموضوع بحساسية وبنوع من عدم الاكتراث. بعض الوزارات مثلا، طالبت الراغب في العودة من السياسيين بادلة واثباتات يعجز عن الحصول عليها. لاعتبارات ربما لا يفهمها الموظف المعني، بل حتى الوزير الذي اصدر تلك التعليمات.

اننا نسأل فقط. هل كان النظام السابق يصدر قرارات واضحة تنص على الفصل السياسي؟

لقد كان الموظف (يؤخذ) من دائرته إلى دائرة الامن ويطلق سراحه بعد عدة اشهر أو سنين. مع تهديدات بعدم التحدث اطلاقاً عما جرى له داخل زنازين الدائرة الامنية. وحين يذهب هذا الموظف إلى دائرته ليمارس عمله لا يجد امامه سوى كتاب الاستقالة. بسبب الغياب عن العمل. وثمة اخرون تركوا وظائفهم بسبب تعرضهم للملاحقات الامنية أو رفضهم الانضمام لحزب السلطة والنتيجة انهم مستقيلون من عملهم (بمحض) ارادتهم!!

بعض الوزارات تعاملت مع هذه القضية بمرونة عالية. مثل وزارة التربية ، واخرى ما زالت بعد مرور أكثر من سنتين على سقوط الصنم ، تراوح مكانها في تعاطيها مع هذه القضية السياسية اولاً.

تصلنا إلى هذه الصفحة رسائل كثيرة من المفصولين السياسيين يعبرون فيها عن احباطاتهم في التعامل مع قضيتهم بعد ان كانوا يتصورون إن العهد الجديد سيرفع الحيف عنهم ويعيد اليهم حقوقهم، بعد ان تخلوا عن حلم أي امتياز .

صحيح ان قراراً صدر باعادتهم إلى وظائفهم الا ان سوء تطبيق هذا القرار ، حال دون استفادتهم منه. فمثلاً جميع الذين عادوا إلى وظائفهم لم يتم احتساب فترة الفصل السياسي لغرض الراتب والتقاعد. وحسب الرسائل التي وصلت الينا، ومن خلال متابعتنا هذا الموضوع فان الحسرة تملأ نفوسهم ذلك ان بعض البعثيين ممن تم استثناؤهم من قرار الاجتثاث ، واعيدوا إلى وظائفهم . احتسبت لهم فترة جلوسهم في بيوتهم خدمة ورواتب فلماذا لا يشمل المفصولون السياسيون بذلك. هل هذا معقول؟

معلم معاد أرفق مع رسالته وثائق تثبت اعدام اثنين من اخوانه وثلاثة من اولاد اخيه ابان انتفاضة ,١٩٩١ وبرغم انه اعيد بعد سنة من سقوط الطاغية الا انه ما زال يتسلم مئة وخمسين الف دينار فقط وعمره ٥٤ عاماً!!!

تحتج احدى الرسائل على اعتبار هذه القضية جزءاً من عمل المفوضية العامة للنزاهة. وتستدل الرسالة بكتاب المفوضية المرقم ١٧٨٦١٧ في ١٩/ ٤/ ٢٠٠٥ بخصوص تشكيل لجنة في امانة مجلس الوزراء للنظر في امكانية احتساب مدة الفصل السياسي لاغراض الخدمة وليس التقاعد وتتساءل الرسالة هل مشكلتنا سياسية ام هي قضية فساد مالي أو اداري لتتصدى لها مفوضية النزاهة العامة؟

كما ان قرار مجلس الوزراء الاخير بخصوص احتساب فترة الفصل السياسي لاغراض الراتب والتقاعد. لم يجد آذاناً صاغية في دوائر الدولة . بل ان احداً لا يدري ان كان مثل هذا القرار قد وصل إلى دوائر الدولة ام لم يصل!

قضية ساخنة لم يعد تأخيرها وتمييع حلها مقبولاً. معظم الرسائل التي ترد الينا تقول حقيقة بما معناه . لا نريد امتيازاً اعطونا حقوقنا.

ونحن بدورنا نسأل مَنْ يسمع ؟

ابن الهيثم يبكي مستشفاه

بغداد/كريم جاسم السوداني

عند دخولك مستشفى "ابن الهيثم" المتخصص بطب العيون ترى جمهرة كبيرة من المراجعين والمرافقين وقوفاً وجلوسا منتظرين نسمة هواء باردة من ابواب الاطباء الموصدة.

المستشفى مهمل، الاوساخ في الممرات، التبريد المركزي لا مركزياً ابدا. الحمامات تفتقر إلى ادنى الشروط الصحية اذ ان "الكيلونات" غير موجودة واختفت معها المصابيح وكل ساعات المستشفى متوقفة عن العمل.

المستشفى يفتقر إلى النظافة التي هي العمود الفقري للمستشفيات. والخطوط الحمر التي تحذرك من دخول صالات العمليات قد اختفت هي الأخرى بامكانك عبورها متى شئت!!

ولان ابن الهيثم المستشفى الوحيد المتخصص بطب العيون في بغداد فان المراجعين من عموم محافظات العراق يعانون كلفة مصاريف الاقامة والنقل والاكل خصوصا ان مواعيد عمليات (سحب الماء الابيض) لا تقل عن ثلاثة اشهر وعمليات (الشبكية) لا تقل عن الاشهر الستة اما عمليات السائل الزجاجي فانها تتجاوز السنة والسبب وجود سبع صالات عمليات كبرى في المستشفى فقط. والطريف في الامر ان عصابات النشل دخلت المستشفى لتسرق مرضى " ابن الهيثم" واستطاعت قوة حماية المستشفى القبض على احدهم وتم استجوابه ليدلهم على بقية افراد العصابة الذين كانوا بجوار غرفة الحجز يستعطفون المرضى والمرافقين بالتدخل لإطلاق سراح زعيمهم الذي كبلت الاصفاد يديه وعندما يئسوا لاذوا بالفرار.

الا يستحق ابن الهيثم ان يبكي مستشفاه بعد استعراض هذا الواقع المزري.

اننا نناشد وزارة الصحة ، ان تلتفت إلى هذا المستشفى وتعالج جراحه وتنقذ المرضى من معاناتهم اليومية.

الخريجون ماذا يعملون؟

انني خريج جامعة. ومع الكثير من اقراني كنّا نحلم بان نعمل بعد تخرجنا ونبني مستقبلنا بهذه الكلمات بدأ الخريج علي برسالته التي استعرض فيها مشكلات الخريجين ومعاناتهم. يقول في مقطع اخر من رسالته الطويلة: كنا نحيا كابوساً في الزمن السابق، والان نعتبر أنفسنا بحاجة لان نساهم في نهضة البلد وبناء العراق الجديد. ويتساءل : ولكن كيف نفعل ذلك؟ إذا لم يكن ثمة من يهتم بنا؟ ونبحث عن العمل فلا نجده؟ ولكي نعمل ينبغي ان نجلب تزكية من احد الأحزاب ! ويضيف اني اتساءل: ما الذي يفعله الشاب أو الخريج المستقل؟ بصراحة يكتنفنا شعور بان لا مستقبل لنا!!

وينهي رسالته قائلا: لقد انعكس الوضع السيئ للخريجين العاطلين عن العمل على وضعهم النفسي بسبب الضغوط العديدة، الاقتصادية والاجتماعية . اننا نملك طاقة كبيرة والبلد يحتاج إلى جميع الاختصاصات ونحن ننتظر الحل!

بيت السطور

في رثاء الماء والكهرباء

محمد والي الساعدي

نحمد الله تعالى الذي جعل من الهواء ملكيّة مشاعة خارج سلطة القطع والتقنين والترشيد اذ لو لم يكن الهواء مشاعاً لجرى توزيعه ضمن مفردات البطاقة التموينية بما يناسب حجم الانف والقصبات الهوائية والطاقة الاستيعابية للرئتين!!

اليوم إذ يعاني المواطنون السكتة الكهربائية اصبحت للعراقي فرحتان، فرحة إذا انقطعت الكهرباء وفرحة إذا انقطع الماء، فاذا انقطع الماء جاءت الكهرباء واذا انقطعت الكهرباء جاء الماء وهكذا... ولكنّ الأيام القاسية التي مرت لم تشهد فرحاً ، إذ لا ماء ولا كهرباء لأن يد التخريب طالت المفصلين معا....

وحين جفت الشفاه من الظمأ ما كان من (حمودي) ابن جارتنا الاّ ان حمل (السطلة) وتوجه بها نحو معمل الثلج الذي يقع في اطراف المدينة حيث كان صنبور من الماء يجري في غفلة من الإرهابيين!!

وصل (حمودي) إلى مكان الصنبور فوجد حوله نحو عشرين صبياً وصبية يحملون (الجلكانات) والقناني البلاستيكية الكبيرة.

عضّ (حمودي) على ناجذيه واقتحم الصنبور مع المقتحمين وملأ (السطلة) وعاد بها إلى البيت وقد لاحت الكدمات على وجهه، فاستقبلته امه باكية مولولة وهي تقول: (لا بارك الله بهم اولاد الحرام) وهدأت من روعه.

ولم يلبث ان حضر رئيس المجلس البلدي وطمأن الحضور بان بئرا ارتوازية يجري حفرها الان وان طاقتها الانتاجية تكفي لارواء سكنة (الدربونة) بالتمام والكمال.

ثم انه القى خطبة حماسية طالب فيها احالة صاحب الصنبور إلى المحاكم المختصة بتهمة الفساد الاداري وهدر الموارد المائية واثارة الفتنة.

اما (حمودي) فقد كان متربعا في حضن امه وهي تمسح الدم عن جبهته إلتي اصابتها الكدمات وكأن لسان حاله يقول:

ولسنا على الاعقاب تدمى كلومنا
ولكن على اقدامنا تقطر الدما!

" فتحت عيني فجأة لارى زوجتي تضع كفها على جبهتي الساخنة لتقول: لا بأس عليك...! يبدو ان الحمى قد انخفضت الان!.

قلت لها: وهل كنت اهذي؟

قالت سمعتك تقول: (حمودي) (السطلة) (المجلس البلدي) (كوفي عنان)...!

قلت لها: لا تقلقي يا عزيزتي انها ارهاصات لكتابة قصيدة رثاء لا ادري لمن ! وقصصت عليها ما رأيت وعدت احلم بالماء والكهرباء!

رسالة الصفحة

انتهى صدام فلماذا تبقى قوانينه سوطا على رقاب الشعب؟

في ٢٢/ ٨/ ١٩٨٣ اعتقلت من قبل السلطات الصدامية، وغيبت عن عائلتي اذ اقتادوني إلى محكمة الثورة وهناك صدر الحكم الجائر علي بالسجن مدة خمس سنوات، مع مصادرة اموالي المنقولة وغير المنقولة. كل هذا بسبب قولي "إذا كان الجنود يدفعون دماءهم للوطن فلماذا تأمرونهم بالتبرع بالذهب؟". فصرت بنظرهم من خلال هذا الكلام قائداً في الجناح العسكري لحزب الدعوة. وصدر الحكم علي وفق المادة ٢/٢٠٠ فأودعت سجن الاحكام الخاصة، ثم اطلق سراحي بالعفو الصادر عام ١٩٨٦ "لمناسبة عيد ميلاده المشؤوم" . بعد ذلك رفعت طلبا إلى المديرية العامة لتربية المثنى بشأن صرف رواتبي فكان الجواب بالنفي لأني في نظرهم مجرم بحق النظام.

وبعد سقوط الصنم تفاءلت خيرا وقلت مع نفسي الحمد لله الذي نصر الحق على الباطل فقدمت طلبا إلى وزارة التربية وقد ارفقت معه جميع المستمسكات التي تثبت اني مظلوم ، وطلبت اعادة رواتبي التي قطعها النظام المجرم. وبعد شهر جاء . وللاسف الشديد . الجواب السابق نفسه "لا يستحق الرواتب لانه كان مسجونا" وقد صدمت بشدة، اما كان الاجدر بوزارة التربية في العراق ان تتعاطف معي وتجيب مثلا "لا توجد تعليمات بهذا الشأن بالوقت الحاضر"؟ سجن صدام جسداً ولكنه سلوكاً بقي يعمل في دوائر الدولة.

المعلم المظلوم
حسين مهدي عباس
تربية المثنى

رسالة إلى وزارة التجارة

شكراً للوزارة وللجارة!

بعث المواطن عبد الباري لطيف اللامي من اهالي العطيفية برسالة عتب موجهة إلى وزارة التجارة، من خلال صفحة قضايا الناس. رسالة المواطن تعبر عن لوعة وألم لما يعانيه مع بقية المواطنين من مشكلات الحصة التموينية يقول فيها:

بعد السلام . اليوم نتعاتب على المكشوف ، يا اعزائي نحن ننتظر مفردات البطاقة التموينية مثل انتظارنا هلال العيد ولكن بلا جدوى يومياً ، يقول لنا الوكيل (باجر ويأتي باجر . ثم باجر آخر) وحين يأتي اليوم الموعود لا نتسلم من الحصة الا بعض مفرداتها التي لا تغني ولا تسمن ، كل هذا، بعد وعود وعهود في انتظار التوزيع وتحسين المفردات حتى اننا سمعنا دعايات عن المعجون واللحم والدجاج مع مبلغ من المال بالدولار الاميركي.

وهذا كلام الشارع من دون مبالغة ولا دخان بلا نار كما يقولون: وبعد ان غسلنا ايدينا من الوعود نريد مفردات البطاقة كما هي بلا زيادة .

يا اعزائي في وزارة التجارة انتظرنا الطحين منذ شهر شباط من دون جدوى، وقلنا آذار شهر الخير فجاء ومعه برادة الحليب" ! وصراحة فرحنا بالطحين المخلوط بالحليب. واكتشفنا ان البرادة هي للحديد وليس للحليب (وهم قبلنه) لكن المشكلة طال وقتها . " وحتى فلوس ما بقيت عندنا لشراء الطحين".

واخيرا تسلمنا طحين الجارة " تركيا" و "الجار حقه على الجار" كما يقول المثل. واذا بطحين الحصة من النوع السيال لا يصلح للخبز ولا للمعجنات مع كل الأسف واخيرا يقول عبد الباري : اعتذر جداً لأني اخشى ان اكون قد تجاوزت بكلامي لان " كلبي موجوع وبلدي مجروح" مع التقدير لوزارة التجارة وللجارة!

هموم متقاعد

وردت الينا رسالة من المواطن (ابو علي) يتحدث فيها عن معاناة المتقاعدين ومشكلاتهم . نقتطف منها اهم فقراتها مع تضامننا الكامل مع مشكلات هذه الشريحة الاجتماعية الواسعة . يقول ابو علي:

جمعية المتقاعدين زودتنا بهويات وطلبوا منا الحضور كل يوم خميس للتظاهر من اجل حقوقنا. وكان اول لقاء لنا مع الدكتور احمد الجلبي في زمن مجلس الحكم . وقال فيه لمثلينا : " ستأخذون حقكم وفقا للقانون. وسلمناه مطالبينا المتمثلة بحصول المتقاعدين على ٨٠٪ من اخر راتب، باعتباره راتباً تقاعدياً ودفع مستحقات رواتبنا منذ سقوط الصنم ولكن للأسف لم يتحقق أي شيء من الوعود!

ثم جاءت حكومة الدكتور إياد علاوي ومنحتنا زيادة ولكنها ليست بالمستوى المطلوب. وتوالت الوعود أيضاً ولم نحصل على شيء واليوم نود تذكير حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري ، باننا انتخبناها وتحدينا الموت والارهاب على امل ان تحل مشكلاتنا. بعد ان سرق الطاغية صدام اعمارنا ولا نريد ان يضيع ما تبقى من اعمارنا ولم تعد التبريرات تقنعنا . هل يستطيع الارهاب مثلاً منع توزيع اراضٍ لنا؟ هل يستطيع ان يمنع اصدار قانون للمتقاعدين يحدد رواتبهم ويعطيهم حقوقهم؟

ويضيف ابو علي في رسالته: من أيام نوري السعيد وقبله كانت الدولة تسيطر على موارد النفط ولم نحصل على شيء من ثروتنا. الان حصل تغيير في الوضع السياسي . واصبحت لدينا حكومة منتخبة وبرلمان منتخب. أليس من حقنا ان نطالب بحصتنا من النفط اسوة بدول الخليج العربي . انها امنية ليس إلا!!

موظف في الكهرباء يشكو قلة راتبه

اني المواطن فاضل عبد الله احد موظفي وزارة الكهرباء اعاني مشكلة قلة راتبي البالغ (١٢٠) الف دينار. وهو مبلغ لا يسد رمقاً بالنسبة لي فكيف بعائلتي؟ علما بانني متزوج ولي اربعة اطفال وزوجتي على وشك ولادة جديدة.

راتبي لا يكفي حتى اجور المواصلات . واني اناشد السيد وزير الكهرباء المحترم. النظر إلى مشكلتي بعين انسانية مع امثالي من الذين يتقاضون الراتب نفسه . علما بانني موظف على الملاك الدائم ولولا مساعدات الخيرين لما استطعت اعالة اسرتي.

رعاية ضحايا الارهاب

عائلة فقدت معيلها، في حادث تفجير الاسكندرية، فقد اختطفه الموت من امامهم. ابنة الضحية طالبة في الكلية الطبية. والبقية من ابنائه ، ما زالوا تلاميذ في المدارس الابتدائية، وهم بحاجة إلى رعاية وحماية طفولتهم فالام حائرة والاطفال حائرون، فقد غاب معيلهم وغابت أيضاً البسمة عن وجوههم، هذه باختصار قصة عائلة الشهيد العميد لواء الجميلي. وهي واحدة من الاف القصص التي تتوالد يوميا بسبب اعمال الارهاب الاجرامية.

ان اعضاء الجمعية الوطنية والحكومة المنتخبة مدعوون لان يدرسوا ويعالجوا قضايا ضحايا الارهاب من خلال قوانين وتشريعات تساعد عوائل هؤلاء الضحايا على مواصلة حياتهم وانقاذهم من الفاقة والعوز واحتمالات الانحراف.

احترام اشارة شرطي المرور

شرطي المرور لا يستطيع ان يحاسب سائقاً. ولا ان ينظم السير بالشكل الصحيح . ذلك ان أصحاب المركبات لا يكترثون باشاراته. بل انهم يتجاوزونه مع ابتسامة انتصار".

والسبب انهم لا يتوقعون عقاباً لمخالفتهم هذه. المطلوب دعم شرطة المرور. بتواجد دوريات لشرطة النجدة في تقاطعات الزخم المروري، خصوصا في اوقات الذروة، حتى الوقت الذي يقتنع فيه المواطن بان عمل شرطي المرور هو لمصلحته!!

هاتف بلا حرارة

وصلت الينا رسالة من المواطن باسم احمد قاسم يشكو فيها انقطاع الحرارة عن هاتفه (٨٨٥٧٣٣٧) الشورجة، سوق الخاصكي، منذ هطول الامطار الغزيرة على بغداد في آذار ٢٠٠٥ . ويضيف في رسالته : لقد مللنا المراجعات والاتصالات بالشركة العامة للاتصالات. لاننا لم نحصل على أي رد مقنع سوى ان "الكيبل مضروب" ويحتاج إلى وقت لكي يتم اصلاحه أو تبديله ويرجو في نهاية رسالته من البدالة المعنية معالجة هذه الحالة . ونحن بدورنا نستغرب الرد الجاهز والسحري لأكثر مسؤولي البدالات بمفردتين فقط. " الكيبل مضروب" ونسأل فقط متى يتم اصلاح أو استبدال هذه الكيبلات المضروبة في كل مكان!!

عدالة توزيع التيار الكهربائي

الكثير من مناطق العاصمة تعاني عدم العدالة في وصول التيار الكهربائي اليها، حتى ضمن برنامج القطع المتعارف عليه. ففي الوقت الذي ينتظرون بفارغ الصبر الساعتين أو الساعة الواحدة للحصول على الكهرباء لا يحصلون الا على دقائق قليلة. بينما تتمتع مناطق اخرى بساعات اطول من استحقاقاتهم . المطلوب في الأقل الالتزام ببرنامج القطع المحدد من خلال متابعة الموظف المسؤول عن تنظيم توزيع وتنفيذ برنامج القطع!

جوازات الاعظمية رجاء!

يقول المواطن نصير راوي عبادي في اتصال هاتفي اجراه مع محرر الصفحة الاسبوع الماضي: في دائرة جوازات الاعظمية، عليك ان تدفع سبعة الاف دينار قبل ان تبدأ باية خطوة عملية للحصول على جواز السفر. وعلى الشكل التالي: "فايل" للمعاملة. بخمسة الاف دينار. ختم الدائرة " الف دينار" استمارة الدائرة الف دينار. ولا يستطيع المواطن ان يعترض أو يسأل عن مشروعية اخذ مثل هذه المبالغ المستحصلة من دون أي وصل رسمي، فضلا عن ، المعاملات التي يتم انجازها في الخفاء، خارج سياقات العمل الطبيعية، وهذه الحالة أدت إلى تجمهر المراجعين امام باب الدائرة وحدث في احدى المرات، ان اطلق حراس الدائرة، النار في الهواء لتفريق المراجعين. ويتساءل صاحب الشكوى ، هل هذا الاسلوب في التعامل مع المواطنين مقبول.؟

إلى من يهمه الامر!

جزرة وسطية ام موقف للسيارات؟

ماذا لو كلف مسؤول في امانة بغداد نفسه وذهب إلى شارع ٥٢ (المنطقة المحصورة بين ساحة الواثق ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي) ليشاهد بنفسه كيف "زرعت" الجزرة الوسطية بالسيارات بدل ان تزرع بالزهور والشجيرات الصغيرة والادهى من ذلك ان مقاولا يستثمرها ويحصل على (٥٠٠) دينار من أصحاب المركبات لقاء وقوف مركباتهم في موقع عائد للدولة اساساً!!

مدينة بلا مجزرة صحية

نفايات الجزر في بعقوبة تتعفن داخل الاسواق

ديالى/ عمر الدليمي

الذي يمر في سوق مدينة بعقوبة، خاصة المنطقة الواقعة خلف جامع الفاروق، يجد اكواما من بقايا عمليا ت جزر الابقار والاغنام التي يقوم بها القصابون المتمركزون في هذه المنطقة المتداخلة مع سوق الخضراوات، يضاف لهذه المنطقة ما يجري على الطرق والتقاطعات العامة ومناطق المفرق والتحوير من عمليات جزر غير خاضعة لأية شروط صحية أو ضوابط تحمي المستهلك، وليس هناك من رقابة حتى في ادنى المستويات من قبل الجهات الرسمية ونعني بها صحة ديالى ودائرة البيطرة أو حتى دائرة حماية البيئة.

فدائرة مثل مديرية البيطرة في ديالى غابت عن المشهد تماما منذ سقوط النظام السابق، حتى يبدو انها قد حلّت مع تشكيلات الوزارات والمؤسسات التي تم حلها، والا فأين هي من مهماتها في متابعة الانتاج الحيواني وتقديم الخدمات في هذا المجال؟

نقول : ان هذه الدائرة المسؤولة عن توفير مجزرة صحية لمدينة كبيرة قد اهملت واجبها ليس في هذا الوقت ، بل ان المجزرة كانت قد الغيت في عام ١٩٨٥ ومنذ ذلك الوقت اباحت بيطرة ديالى التصرفات غير المسؤولة وغير الصحية للجزارين في المدينة.

لقد الغيت المجزرة نتيجة زحف المساكن عليها والخوف من التأثيرات السلبية الصحية والبيئية في المواطنين وبالتالي لتحول المدينة بكل احيائها إلى مجزرة غير مراقبة، فغالبا ما يقوم القصابون بذبح الحيوانات داخل بيوتهم وفي اوقات غير محددة عندما تردهم ذبيحة متردية ورخيصة الثمن وتصرف بقايا الجزر إلى الشوارع والمجاري السطحية لتتعفن مهددة الناس بالامراض.

هذا الموضوع بحاجة إلى وقفة لتأخذ ادارة المحافظة وقائممقامية بعقوبة دورها في معالجة هذه الظاهرة الصحية السيئة.

موظفو تجارة الحبوب يطالبون برفع الحيف عنهم

نحن مجموعة كبيرة من الموظفين العاملين في الشركة العامة لتجارة الحبوب نعلن عن تضامننا . من خلال صحيفتكم مع شكوى المهندس الزراعي وعد الله محمود ، المنشورة في "المدى" العدد ٤٢٤ ليوم الثلاثاء ٢٨ حزيران ٢٠٠٥ صفحة قضايا الناس .

ذلك اننا نعاني المشكلة ذاتها واصابنا الغبن جراء عدم احتساب فترة الخدمة العسكرية الالزامية والاحتياط لاغراض العلاوة والترفيع والتقاعد. والحجة في ذلك القرار رقم ٣٠ لسنة ٢٠٠٣ الصادر في زمن سلطة برايمر ، الذي ينص على عدم احتساب خدمتنا العسكرية لاغراض الترفيع والتقاعد، والذي سارعت بعض الوزارات وقتها بتطبيقه، في حين ان وزارات اخرى لم تأخذ به كوزارة النفط مثلاً.

اننا نأمل بالغاء القرار ٢١٨ الصادر في الشهر العاشر من العام ٢٠٠٢ عن ما كان يدعى بمجلس قيادة الثورة المنحل ، والقاضي باحتساب الخدمة العسكرية لاغراض التقاعد فقط. ونطالب بالغاء قرار "برايمر" أيضاً الخاص بهذا الموضوع وانصافنا مع العلم ان مجلس شورى الدولة قد انصفنا في الوقت الذي اعتمدت فيه وزارة المالية على قرار برايمر بشخص وزيريها الحالي والسابق.

اننا نشد على ايديكم لنشر قضيتنا من خلال صحيفتكم ونتمنى ان تجد مظلوميتنا هذه من يسعى لرفع الظلم عنا.

عنهم : طلال عبد سلمان